الحضور الأسري في الهدي النبوي في البيئة الرقمية المعاصرة: التأصيل والتحولات وسبل التفعيل

إيـــــمان الـــوارتي
طالبة باحثة في سلك الدكتوراه في الدراسات الإسلامية تخصص علوم الحديث
جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط
المغرب

مقدمة:

تُعد الأسرة نواة المجتمع وأولى مؤسساته التي يتشكل في إطارها بناء الإنسان وتكوين شخصيته، وفيها يكتسب الفرد جملة من القيم والاتجاهات وأنماط السلوك التي تؤثر في علاقته بنفسه وبغيره وبالمجتمع الذي ينتمي إليه، ولذلك حظيت الأسرة بعناية بالغة في الهدي الإسلامي، الذي لم ينظر إليها باعتبارها إطاراً لتنظيم المعاشرة وتلبية الحاجات المادية فحسب، بل أقام بنيانها على أسس من المودة والرحمة وحسن المعاشرة والتعاون والتكافل والرعاية وتحمل المسؤولية، بما يكفل لها أداء وظائفها التربوية والاجتماعية والوجدانية.

وقد قدم الهدي النبوي نموذجًا عمليًا للحياة الأسرية، تجلت فيه هذه المعاني في ممارسات النبي صلى الله عليه وسلم مع أهله وأبنائه وأحفاده ومن كان في رعايته؛ فكان حاضرًا في حياتهم مشاركةً ومعايشةً، ومظهراً للمحبة والرحمة، وموجهًا ومربيًا، وقائمًا بمقتضيات الرعاية والمسؤولية. ومن ثم فإن استقراء السنة النبوية يكشف عن أن الحضور داخل الأسرة لا يقتصر على مجرد الوجود المكاني، وإنما يتأسس على جملة من المقومات المتكاملة، من أبرزها المشاركة في الحياة اليومية، والتواصل الوجداني، والمعايشة التربوية، والرعاية وتحمل المسؤولية.

وإذا كان الحضور الأسري بهذه الأهمية في بناء العلاقات الأسرية، فإن التحولات التي شهدها العالم المعاصر في مجال الاتصال والتكنولوجيا تطرح أسئلة جديدة حول طبيعة هذا الحضور وحدوده، فقد أدى الانتشار الواسع للوسائط الرقمية والهواتف الذكية ومنصات التواصل الاجتماعي إلى تغير ملحوظ في أنماط التواصل وقضاء الوقت وتبادل المعلومات، وأصبحت البيئة الرقمية جزءًا من الحياة اليومية لأفراد الأسرة، بما أتاح إمكانات جديدة للتواصل وصلة الرحم وتقريب المسافات، وفي الوقت نفسه أوجد تحديات تتصل بجودة التفاعل المباشر، وتوزيع الانتباه، وإدارة الوقت الأسري، وممارسة الوظيفة التربوية والرعائية.

وتتجلى إحدى أبرز المفارقات التي أفرزها هذا التحول في إمكان اجتماع أفراد الأسرة في مكان واحد مع تباعدهم في دائرة الاهتمام والانتباه؛ فقد يكون الفرد حاضرًا بجسده داخل البيت، بينما ينصرف ذهنه وتفاعله إلى فضاء رقمي آخر. وبذلك لم يعد الغياب الأسري مرتبطًا بالضرورة بمغادرة المنزل أو الابتعاد المكاني، بل قد يتخذ صورة أكثر خفاءً تتمثل في ضعف المشاركة والتفاعل والتواصل الوجداني رغم تحقق الاجتماع المكاني، وفي المقابل، لا يمكن النظر إلى الوسائط الرقمية باعتبارها عاملًا سلبيًا في ذاتها؛ إذ يمكن أن تسهم في تعزيز العلاقات الأسرية وصلة الرحم والتواصل بين أفراد الأسرة المتباعدين متى أحسن توظيفها.

ومن هنا تبرز الحاجة إلى إعادة النظر في العلاقة بين الأسرة والبيئة الرقمية من منظور يتجاوز الحكم على التقنية بالإيجاب أو السلب، إلى البحث في كيفية توظيفها بما يحافظ على مقومات الحضور الأسري ويعزز وظائف الأسرة الأساسية، ويكتسب الهدي النبوي في هذا السياق أهمية خاصة؛ لا باعتباره يقدم أحكامًا مباشرة حول التقنيات الحديثة، وإنما بما يتضمنه من قيم ومبادئ حاكمة للعلاقات الأسرية يمكن استحضارها في التعامل مع التحولات التي فرضتها البيئة الرقمية.

وعليه، يسعى هذا البحث إلى دراسة الحضور الأسري في الهدي النبوي في ظل التحول الرقمي المعاصر، من خلال الوقوف على مقومات الحضور الأسري المستنبطة من الممارسات النبوية، وتحليل الكيفية التي أعاد بها التحول الرقمي تشكيل أنماط هذا الحضور، ثم بحث سبل تفعيل القيم والمبادئ النبوية في بناء حضور أسري متوازن وفاعل في البيئة الرقمية.

وتتحدد إشكالية البحث في السؤال الرئيس الآتي:

كيف يتأسس الحضور الأسري في الهدي النبوي، وما أثر التحول الرقمي المعاصر في أنماطه، وكيف يمكن تفعيل القيم والمبادئ النبوية في بناء حضور أسري فاعل ومتوازن في البيئة الرقمية؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس عدد من الأسئلة، من أهمها:

- ما أبرز مقومات الحضور الأسري في الهدي النبوي؟
- كيف تجلت المشاركة والمودة والحضور التربوي والرعاية في الممارسة النبوية داخل الأسرة؟
- كيف أعاد التحول الرقمي تشكيل أنماط التواصل والتفاعل والحضور داخل الأسرة؟
- ما أبرز الآثار التي يمكن أن تترتب على الاستخدام الرقمي في الحضور الأسري، إيجابًا وسلبًا؟
- كيف يمكن تفعيل مقومات الحضور الأسري المستمدة من الهدي النبوي في البيئة الرقمية؟
- ما الضوابط والممارسات التي تساعد الأسرة على تحقيق التوازن بين الاستفادة من الوسائل الرقمية والمحافظة على التواصل والحضور الأسري المباشر؟

ويهدف البحث إلى تحقيق جملة من المقاصد، من أبرزها: تأصيل مفهوم الحضور الأسري من خلال استقراء الهدي النبوي، والكشف عن أبرز مقوماته، وبيان أثر التحول الرقمي في أنماطه، وتحليل التحديات التي تواجه الأسرة المعاصرة في هذا السياق، ثم تقديم تصور قيمي وتربوي يسهم في تفعيل الهدي النبوي وبناء حضور أسري متوازن في البيئة الرقمية.

وقد اقتضت طبيعة البحث الاعتماد على **المنهج الاستقرائي التحليلي**، وذلك باستقراء النصوص والأحاديث والمواقف النبوية ذات الصلة بالحياة الأسرية، وتحليل دلالاتها لاستخراج مقومات الحضور الأسري منها. كما يستفيد البحث من **المنهج الوصفي** في عرض مظاهر التحول الرقمي ذات الصلة بالأسرة وآثاره المحتملة في التواصل والتفاعل والتربية، ومن **المنهج التطبيقي** في بحث إمكان تنزيل المبادئ المستخلصة من الهدي النبوي على البيئة الرقمية المعاصرة. مع التأكيد على التمييز بين الدلالة الأصلية للنصوص النبوية وبين التطبيقات والاجتهادات المعاصرة المستفادة منها.

وانتظم البحث في تمهيد وثلاثة مباحث، تناول التمهيد مفهوم الحضور الأسري والتحول الرقمي، وخصص المبحث الأول لبيان **مقومات الحضور الأسري في الهدي النبوي**، من خلال دراسة المشاركة والمعايشة، والمودة والتواصل الوجداني، والحضور التربوي، والرعاية وتحمل المسؤولية. أما المبحث الثاني فتناول **التحول الرقمي وإعادة تشكيل الحضور الأسري**، من خلال دراسة أثره في المشاركة الأسرية، والتواصل الوجداني، والحضور التربوي، والرعاية والمسؤولية. وخصص المبحث الثالث لبحث **تفعيل الهدي النبوي في بناء الحضور الأسري المتوازن في البيئة الرقمية**، من خلال بيان سبل تعزيز المشاركة، وترسيخ التواصل الوجداني، وبناء المرافقة التربوية الرقمية، وتنمية المسؤولية والرقابة الذاتية، وإبراز أهمية القدوة الأسرية في الاستخدام الرقمي.

المبحث الأول: مقومات الحضور الأسري في الهدي النبوي

يمثل الحضور الأسري أحد المعاني المركزية التي تكشف عنها الممارسة النبوية في الحياة الخاصة، وإن لم يرد هذا المصطلح بهذه الصياغة في النصوص الشرعية، فالهدي النبوي يقدم نموذجًا عمليًا للعلاقة الأسرية لا يقوم على مجرد الاجتماع المكاني بين أفراد الأسرة، وإنما يتجاوز ذلك إلى المشاركة في شؤون الحياة اليومية، وحسن المعاشرة، والتواصل الوجداني، والرعاية والتوجيه، وتحمل المسؤولية، ومن ثم، فإن استقراء السنة النبوية تفرز عن جملة من المقومات التي يمكن من خلالها بناء مفهوم إجرائي للحضور الأسري، بما يسمح بقراءته في ضوء التحولات التي طرأت على أنماط العيش والتواصل في العصر الرقمي.

وعلى هذا الأساس، لا يقصد بالحضور الأسري في هذا البحث مجرد وجود أحد أفراد الأسرة في البيت، وإنما حضورُه الفعلي في حياة الأسرة، بما يتضمنه من مشاركة وتفاعل وجداني وتوجيه تربوي ورعاية ومسؤولية، وتأسيس هذا المفهوم على الهدي النبوي يقتضي الوقوف عند نماذج من الممارسة النبوية التي تجسد هذه المعاني في واقع الحياة الأسرية.

المطلب الأول: المشاركة والمعايشة في الحياة الأسرية

يكشف الهدي النبوي عن حضور عملي داخل الأسرة يتجاوز الصورة التقليدية التي تجعل أدوار أفرادها محصورة في وظائف محددة، فقد كان النبي ﷺ يشارك أهل بيته في شؤونهم اليومية، ويباشر بعض الأعمال المترلية، وهو ما يظهر بوضوح في حديث عائشة رضي الله عنها حين سئلت عن عمل النبي ﷺ في بيته فقالت(**كان في مِهْنَةِ أهله، فإذا حضرت الصلاة قام إلى الصلاة**)[1]

وتبرز أهمية هذا الحديث في كونه يقدم صورة عملية للحضور الأسري؛ فالنبي ﷺ لم يكن وجوده في البيت وجودًا شكليًا، وإنما كان وجودًا مشاركًا في تفاصيل الحياة اليومية، وعبارة "في مهنة أهله" تفيد مباشرته ما يحتاج إليه أهل بيته من أعمال، وهو ما يجعل المشاركة في شؤون الأسرة جزءًا من السلوك النبوي المعتاد، لا استثناءً عارضًا.

ولا تقتصر دلالة هذا التوجيه على المشاركة في الأعمال المترلية بمعناها الضيق، بل يمكن النظر إليها بوصفها تعبيرًا عن المعايشة الأسرية؛ أي أن يكون الفرد جزءًا حاضرًا في تفاصيل الحياة المشتركة، يشعر بحاجات الأسرة، ويتفاعل مع متطلباتها، ولا يحصر علاقته بأفرادها في توفير الجانب المادي أو إصدار التوجيهات.

ويؤكد ذلك ما روي عن عائشة رضي الله عنها في وصفها لمشاركته ﷺ في شؤون البيت من أنه (**يخيط ثوبه، ويخصف نعله، ويعمل ما يعمل الرجال في بيوتهم**)[2]، وتكشف هذه الصورة عن أن الحياة الأسرية في النموذج النبوي تقوم على التعاون والمشاركة، وأن حضور الرجل في بيته لا يتعارض مع مكانته ومسؤوليته، بل هو من مقتضيات المعاشرة الحسنة.

ومن هنا يمكن تقرير أن المشاركة الأسرية تمثل أحد الأبعاد الأساسية للحضور الفعلي؛ لأن الاجتماع في مكان واحد لا يحقق بالضرورة المعايشة. فقد يكون أفراد الأسرة مجتمعين في مترل واحد، بينما يعيش كل واحد منهم في دائرة اهتمام منفصلة عن الآخرين. أما الحضور الذي يكشف عنه الهدي النبوي فهو حضور يتجسد في المشاركة في شؤون الأسرة، والاقتراب من تفاصيل حياتها، والتفاعل مع حاجاتها.

وتكتسب هذه الدلالة أهمية خاصة في البيئة الرقمية المعاصرة؛ إذ أصبحت الأجهزة والشاشات قادرة على استقطاب جزء كبير من الوقت والانتباه حتى أثناء الاجتماع الأسري، ومن ثم فإن استحضار النموذج النبوي يقتضي إعادة الاعتبار لمبدأ المشاركة الحاضرة، بحيث لا تتحول الوسائط الرقمية إلى بديل عن المعايشة الأسرية، ولا يصبح الاجتماع المكاني للأسرة مجرد إطار خارجي تخلو داخله العلاقات من التفاعل الحقيقي.

---

[1] أخرجه البخاري في صحيحه،(14/8)[6039]، وأحمد في مسنده (274/40)[24226]، والأصبهاني في أخلاق النبي (353/1)[122].

[2] أخرجه أحمد (290/41)[24903]،وأبي يعلى الموصلي في مسنده (287/8)[4876]، وابن حبان في صحيحه (490/12)[5677].

وعليه، فإن المقوم الأول للحضور الأسري النبوي يتمثل في المشاركة الفعلية في الحياة الأسرية، وهي مشاركة تجعل الأسرة مجالًا للمعايشة والتعاون والتفاعل، لا مجرد فضاء للسكن المشترك.

المطلب الثاني: المودة وحسن المعاشرة والتواصل الوجداني

لا يكتمل الحضور الأسري بمجرد المشاركة في الأعمال والأنشطة اليومية، وإنما يحتاج إلى بعد وجداني يجعل أفراد الأسرة يشعرون بقيمتهم ومكانتهم لدى بعضهم. ولذلك جاء الهدي النبوي مؤكدًا حسن المعاشرة، وإظهار المودة، واللطف في التعامل مع أهل البيت.

ومن النصوص الجامعة في هذا الباب قول النبي ﷺ :**(خيركم خيركم لأهله، وأنا خيركم لأهلي)**[3] .ويجعل هذا الحديث معيار الخيرية مرتبطًا بالسلوك داخل الأسرة، وهو أمر له دلالته؛ لأن الأسرة هي المجال الذي تظهر فيه حقيقة الأخلاق بعيدًا عن الاعتبارات الاجتماعية الخارجية. فحسن المعاملة لا ينبغي أن يكون مقتصرًا على العلاقات العامة، بل يتأكد في العلاقة مع أقرب الناس وأشدهم اتصالًا بالإنسان.

ويظهر في هذا التوجيه أن الحضور الأسري ليس مجرد أداء للواجبات، وإنما هو كذلك حضور أخلاقي **ووجداني**، فالفرد قد يكون حاضرًا في البيت ويؤدي بعض مسؤولياته، لكنه لا يمنح أفراد أسرته من وقته واهتمامه ما يشعرهم بالقرب والمودة. ولذلك فإن التواصل الوجداني يعد عنصرًا أساسيًا في تحقيق الحضور الأسري الفاعل.

وتقدم السنة النبوية نماذج عملية لهذا التواصل؛ فقد كان النبي ﷺ يظهر محبته لأهل بيته وأولاده، ويقبل الحسن بن علي رضي الله عنهما، ويظهر عاطفته تجاهه، ولما قال رجل عنده: "إن لي عشرة من الولد ما قبلت منهم أحدًا"، نظر إليه النبي ﷺ ثم قال :**(من لا يَرحم لا يُرحم)**[4].

وتكشف هذه الممارسة عن أن التعبير عن المشاعر ليس أمرًا هامشيًا في بناء الأسرة، بل هو جزء من التربية والعلاقة الإنسانية داخلها، فالمودة تحتاج إلى أن تتحول من معنى باطني إلى سلوك ظاهر من خلال الكلمة الطيبة، والاهتمام، والاستماع، والرحمة، وإظهار التقدير.

وفي هذا السياق يمكن فهم التواصل الوجداني بوصفه **حضورًا بالاهتمام**؛ إذ لا يكفي أن يكون الفرد قريبًا جسديًا من أفراد أسرته، بل ينبغي أن يكون حاضرًا فيما يشغلهم، وأن يتيح لهم مساحة للتعبير، وأن يتفاعل مع مشاعرهم وحاجاتهم.

وتتأكد أهمية هذا المقوم في البيئة الرقمية؛ لأن الاستخدام المكثف للأجهزة قد يؤدي إلى وجود أفراد الأسرة في المكان نفسه مع انشغال كل واحد منهم بعالم رقمي مستقل. وهنا يظهر الفرق بين الحضور المكاني والحضور التفاعلي :فالأول يتحقق بمجرد الاجتماع في المكان، أما الثاني فيقتضي التواصل والانتباه والمشاركة الوجدانية.

ومن ثم، فإن الهدي النبوي يضع أمام الأسرة المعاصرة معيارًا مهمًا :أن يكون التواصل الرقمي خادمًا للمودة، لا أن يحل محلها،فإرسال رسالة أو مشاركة محتوى قد يكون وسيلة نافعة للتواصل، ولا سيما عند البعد المكاني، لكنه لا يغني في كل الأحوال عن الجلوس، والاستماع، والمحادثة، والتعبير المباشر عن الاهتمام.

المطلب الثالث: المعايشة والتوجيه في التربية الأسرية

يحتل الحضور التربوي مكانة بارزة في الهدي النبوي؛ إذ لم تكن التربية النبوية قائمة على التوجيه النظري المجرد، وإنما كانت تقوم على المعايشة والملاحظة والتدرج ومراعاة حال المتربي.

---

[3] أخرجه ابن ماجة في سننه (148/3)[1978]، وابنحبان في صحيحه (448/9°[4177]..

[4] مختصر صحيح البخاري للألباني (64/4)[2313].

ومن أوضح النماذج في ذلك حديث عمر بن أبي سلمة رضي الله عنه، قال(**كنت غلامًا في حجر رسول الله ﷺ، وكانت يدي تطيش في الصحفة، فقال لي رسول الله ﷺ: يا غلام، سم الله، وكل بيمينك، وكل مما يليك**)[5].

ويكشف هذا الحديث عن عدد من الأبعاد التربوية المتداخلة؛ فالنبي ﷺ كان حاضرًا مع الغلام في موقف يومي عادي، ولاحظ سلوكه، ثم تدخل بالتوجيه المناسب للموقف، واختار من العبارات ما يلائم سنه وحاله. وهذا يعني أن التربية في النموذج النبوي تستند إلى **الحضور والملاحظة والتفاعل**، وليس إلى إلقاء التعليمات من مسافة بعيدة.

كما أن الحديث يبين أهمية استثمار المواقف اليومية في التربية. فالمائدة، والحديث، واللعب، والسفر، والعمل، وسائر تفاصيل الحياة الأسرية يمكن أن تتحول إلى فرص للتربية والتوجيه. ولذلك فإن الحضور الأسري لا يعني فقط تخصيص أوقات رسمية للتربية، بل يعني أن يكون الوالدان أو القائمون على الأسرة جزءًا من الحياة اليومية لأبنائهم، بحيث يستطيعون ملاحظة سلوكهم، وفهم حاجاتهم، والتدخل في الوقت المناسب.

ويظهر هنا بوضوح أن **المرافقة التربوية** أعمق من مجرد الرقابة، فالرقابة تسعى أساسًا إلى معرفة ما يفعله الابن، أما المرافقة فتقوم على الحضور معه، وفهم عالمه، والحوار معه، وإرشاده، وبناء قدرته على الاختيار السليم.

وتزداد أهمية هذا الفرق في العصر الرقمي؛ إذ أصبح الأبناء يعيشون جزءًا من تجاربهم التعليمية والاجتماعية والترفيهية داخل فضاءات رقمية يصعب على الوالدين الإحاطة بها بمجرد المنع أو الرقابة التقنية. ولذلك فإن استحضار المنهج النبوي يوجه نحو الانتقال من **الرقابة البعيدة إلى المرافقة الحاضرة**؛ أي أن يكون الوالدان قريبين من الأبناء في أسئلتهم واهتماماتهم ومشكلاتهم الرقمية، وأن يشاركوهم الحوار حول ما يشاهدونه ويتعلمونه ويتفاعلون معه.

ومن ثم، فإن الحضور التربوي في البيئة الرقمية لا يقتضي إلغاء التقنية، وإنما يقتضي ألا تترك الأسرة أبناءها منفردين في المجال الرقمي. فكلما ازدادت مساحة العالم الرقمي في حياة الأبناء، ازدادت الحاجة إلى حضور تربوي واعٍ يرافقهم ويعلمهم معايير الاختيار، ويحميهم دون أن يحول التربية إلى مجرد تضييق ورقابة.

وبذلك يتضح أن الهدي النبوي يقدم **التربية بالمرافقة** نموذجًا صالحًا لإعادة بناء العلاقة بين الأسرة والأبناء في البيئة الرقمية؛ إذ يكون الوالد حاضرًا لا لمجرد المنع، وإنما للفهم والحوار والتوجيه والقدوة.

المطلب الرابع: الرعاية وتحمل المسؤولية الأسرية

يكتمل مفهوم الحضور الأسري بمقوم الرعاية وتحمل المسؤولية، وهو من أبرز المعاني التي أكد عليها الهدي النبوي. ومن الأحاديث الجامعة في ذلك قوله ﷺ :(**كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، فالرجل راع على أهل بيته وهو مسؤول عن رعيته...**)[6]

ويقرر الحديث مبدأ عامًا يجعل المسؤولية الأسرية مسؤولية عملية وأخلاقية في آن واحد. فالرعاية ليست مجرد توفير الحاجات المادية، وإنما تشمل حفظ الأسرة، والقيام على شؤونها، ورعاية أفرادها، وتوجيههم، والقيام بما يصلح حياتهم.

ومن خلال هذا المعنى يتبين أن الحضور الأسري يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالمسؤولية؛ لأن من مقتضيات المسؤولية أن يكون الإنسان قريبًا من واقع من استرعاه الله أمرهم، عالمًا بأحوالهم، متابعًا لما يحتاجون إليه. ولا يمكن تحقيق هذه الرعاية في صورتها الكاملة مع غياب مستمر أو انشغال دائم يجعل الفرد بعيدًا عن تفاصيل حياة أسرته.

---

[5] سنن ابن ماجة (407/4)[3267].

[6] مسند أحمد (533/4)[5166].

وفي السياق المعاصر، تتسع دائرة المسؤولية لتشمل المجال الرقمي الذي أصبح جزءًا من الحياة اليومية للأسرة. فالأبوان لا يواجهان فقط تحديات الغذاء والتعليم والصحة والعلاقات الاجتماعية المباشرة، وإنما يواجهان كذلك أسئلة تتعلق باستخدام الأجهزة، والمحتوى الرقمي، والخصوصية، والعلاقات الافتراضية، وإدارة الوقت، والتعرض للمعلومات غير المناسبة.

ولا يعني ذلك أن المسؤولية الأسرية تتحول إلى رقابة شاملة على كل حركة رقمية، وإنما تعني بناء بيئة أسرية واعية تضع ضوابط للاستخدام، وتوضح المخاطر، وتغرس القدرة على التمييز، وتوفر بدائل واقعية للتفاعل والترفيه والتعلم.

ومن هنا تبرز أهمية مفهوم **المسؤولية الرقمية داخل الأسرة**، باعتباره امتدادًا معاصرًا لمعنى الرعاية الذي قرره الحديث، مع ضرورة عدم مساواة هذا التطبيق المعاصر بالمعنى الأصلي للنص. فالحديث يؤسس لمبدأ المسؤولية والرعاية، بينما يمثل تنظيم الاستخدام الرقمي أحد تطبيقاته الممكنة في واقع الأسرة المعاصر.

كما أن هذه المسؤولية لا ينبغي أن توجه إلى الأبناء وحدهم؛ إذ إن الوالدين أنفسهما جزء من البيئة الرقمية التي يتعلم منها الأبناء. فإذا كان الأب أو الأم يطلبان من الأبناء ترك الهاتف أثناء الحوار، بينما يواصلان هما الانشغال به، فإن الرسالة التربوية تصبح متناقضة. ولذلك فإن المسؤولية الرقمية تبدأ من **إدارة الفرد لاستخدامه الشخصي للتقنية** قبل أن تتحول إلى قواعد يطلب تطبيقها على الآخرين.

المبحث الثاني: التحول الرقمي وإعادة تشكيل الحضور الأسري

إذا كان الهدي النبوي قد أسس للحضور الأسري من خلال المشاركة والمعايشة، والمودة والتواصل الوجداني، والمرافقة والتوجيه التربوي، والرعاية وتحمل المسؤولية، فإن التحول الرقمي المعاصر أوجد بيئة جديدة لإنتاج هذه المعاني وممارستها. فقد لم تعد الأسرة تتفاعل داخل فضاء مكاني واحد، وإنما أصبح لكل فرد منها امتداد رقمي يرافقه في البيت وخارجه، بما أتاح أن تتجاوز العلاقات حدود المكان، وفي الوقت نفسه أوجد أنماطًا جديدة من الانشغال والتفاعل قد تؤثر في طبيعة الحضور الأسري.

ومن ثم، لا يصح النظر إلى التحول الرقمي باعتباره عاملًا سلبيًا بإطلاق، كما لا يصح اعتباره مجرد وسيلة محايدة منفصلة عن أنماط استعمالها؛ إذ إن أثره في الأسرة يتحدد بدرجة كبيرة بحسب كيفية توظيفه، ومقدار الوقت الذي يستحوذ عليه، وطبيعة المحتوى والتفاعل الذي يتيحه، ومدى انسجامه مع حاجات الأسرة وأولوياتها. فالتقنية قد تقرب أفراد الأسرة المتباعدين، وتيسر التواصل بينهم، وتدعم بعض الوظائف التربوية والتنظيمية، لكنها قد تتحول في المقابل إلى عامل يضعف التفاعل المباشر إذا استأثرت باهتمام أفراد الأسرة أثناء وجودهم المشترك.

وعليه، يتناول هذا المبحث أبرز مظاهر إعادة تشكيل الحضور الأسري في البيئة الرقمية، من خلال الوقوف عند المشاركة الأسرية، والتواصل الوجداني، والحضور التربوي، ثم الرعاية والمسؤولية الأسرية.

المطلب الأول: التحول الرقمي وإعادة تشكيل المشاركة الأسرية

أحدثت الوسائط الرقمية تحولًا في مفهوم المشاركة الأسرية؛ إذ أتاحت إمكانات جديدة للتعاون والتواصل وتقاسم الخبرات بين أفراد الأسرة. فقد أصبح بإمكان أفراد الأسرة، حتى مع تباعد أماكنهم، أن يتبادلوا الأخبار والصور والرسائل، وأن يشارك بعضهم بعضًا في المناسبات والأحداث اليومية عبر الوسائط الرقمية. ومن هذه الزاوية، يمكن أن تكون التقنية أداة مساعدة على استمرار الصلة الأسرية عندما تحول الظروف دون الاجتماع المكاني.

وتظهر أهمية هذا الجانب خصوصًا في الأسر التي يوجد بعض أفرادها خارج البيت بسبب الدراسة أو العمل أو السفر، حيث توفر وسائل الاتصال الرقمية إمكانًا للمحافظة على قدر من التواصل المستمر. وبذلك تعمل التقنية على توسيع المجال المكاني للحضور الأسري، بحيث لا يصبح البعد الجغرافي مانعًا من التواصل.

غير أن هذا الوجه الإيجابي لا يلغي الإشكال الآخر الذي نشأ مع الاستخدام المكثف للأجهزة؛ وهو أن **الاجتماع المكاني لم يعد بالضرورة مرادفًا للمشاركة الأسرية** .فقد يجتمع أفراد الأسرة في غرفة واحدة، بينما ينشغل كل فرد بشاشة مستقلة ومحتوى مستقل وعلاقات رقمية مستقلة. وفي هذه الحالة يتحقق الحضور من الناحية المكانية، لكنه يتراجع من الناحية التفاعلية.

وتتضح المفارقة هنا في أن التقنية التي كانت قادرة على تقريب البعيد قد تسهم، عند سوء الاستخدام، في إبعاد القريب. فالمشكلة لا تكمن في الجهاز ذاته، وإنما في انتقال مركز الانتباه من الأسرة إلى المجال الرقمي أثناء اللحظات التي يفترض أن تكون مجالًا للتفاعل الأسري.

وتؤكد بعض الدراسات الحديثة في البيئة المغاربية هذه الملاحظة؛ فقد ربطت دراسات ميدانية بين الاستخدام المكثف لمواقع التواصل وبين انخفاض فرص الحوار والتفاعل المباشر داخل الأسرة، وظهور مظاهر من الفجوة بين أفرادها. غير أن نتائج الدراسات الأخرى تشير في المقابل إلى أن الاستخدام الإيجابي للوسائط الرقمية يمكن أن يسهم في تعزيز الحوار والتواصل الأسري. وهذا التفاوت في النتائج يؤكد أن **متغير الاستخدام وطبيعته** أهم من مجرد وجود التقنية.

وبناء على ذلك، فإن التحول الرقمي يعيد تشكيل المشاركة الأسرية في اتجاهين متعاكسين:

الأول :**توسيع دائرة المشاركة**، من خلال إتاحة التواصل المستمر وتقاسم الأخبار والأنشطة والاهتمامات رغم البعد المكاني.

والثاني :**تفكيك المشاركة المباشرة**، عندما يؤدي الاستخدام الفردي والمفرط إلى انشغال أفراد الأسرة عن بعضهم أثناء وجودهم المشترك.

ومن هنا يظهر أن المعيار الذي ينبغي اعتماده ليس مقدار الاتصال الرقمي في حد ذاته، وإنما مدى مساهمته في تحقيق المشاركة الأسرية أو تعطيله لها. فإذا كان الاستخدام الرقمي يعين أفراد الأسرة على التواصل والتعاون، فإنه يؤدي وظيفة إيجابية، أما إذا استنزف الوقت والانتباه المخصصين للمعايشة، فإنه يتحول إلى منافس للحضور الأسري.

وهذا يقتضي إعادة طرح مفهوم المشاركة في ضوء البيئة الرقمية :**ليس المطلوب إقصاء التقنية من الحياة الأسرية، وإنما منعها من احتلال المجال الذي يفترض أن يكون مخصصًا للتفاعل الأسري المباشر.**

المطلب الثاني: التحول الرقمي بين توسيع التواصل الوجداني وإضعافه

يمثل التواصل الوجداني أحد أكثر مجالات الحياة الأسرية تأثرًا بالتحول الرقمي؛ فالرسائل النصية والمكالمات ومحادثات الفيديو وغيرها من الوسائط أتاحت إمكان التعبير عن الاهتمام والمودة حتى عند وجود مسافة جغرافية بين أفراد الأسرة. وأصبح من الممكن الاطمئنان المستمر على أفراد الأسرة، وتهنئتهم، ومواساتهم، ومشاركتهم بعض تفاصيل الحياة اليومية دون الحاجة إلى الاجتماع المكاني.

ومن هذه الناحية، توفر البيئة الرقمية أدوات يمكن أن تخدم التواصل الوجداني، خاصة عندما تكون الأسرة موزعة جغرافيًا. كما أن بعض أشكال الاستخدام المشترك للتقنية يمكن أن تكون وسيلة لتعزيز العلاقة، عندما يستخدم أفراد الأسرة الوسائط الرقمية بصورة تشاركية بدل الاستخدام الفردي المنعزل.

غير أن الإشكال يظهر عندما تتحول **الوسيلة إلى غاية**؛ فتكثر الرسائل والتفاعلات الافتراضية، بينما يضعف الحوار الحقيقي داخل البيت. فقد يصبح الفرد متصلًا بعدد كبير من الأشخاص عبر الشبكة، لكنه قليل التواصل مع أفراد أسرته الموجودين بجواره.

كما أن التواصل الرقمي، مهما بلغت قدرته على نقل الكلمات والصور والصوت، لا يؤدي دائمًا جميع الوظائف التي يؤديها التواصل المباشر؛ لأن التواصل الوجاهي يشتمل على عناصر متعددة، منها لغة الجسد، ونبرة الصوت، والانتباه، والاستجابة الفورية، والمشاركة العاطفية، وهي عناصر قد لا تنتقل كاملة عبر بعض الوسائط الرقمية.

ومن هنا فإن التحدي لا يتمثل في وجود التواصل الرقمي، بل في **اختلال التوازن بين التواصل الرقمي والتواصل المباشر** .فإذا أصبح التواصل عبر الشاشة بديلًا دائمًا عن الجلسة الأسرية، فقد يفقد أفراد الأسرة جزءًا من الخبرة الوجدانية التي تنتج عن المعايشة المباشرة.

وتزداد المسألة تعقيدًا مع ظاهرة ما يمكن تسميته **الانقطاع الرقمي أثناء الحضور الأسري**؛ أي أن يكون أحد أفراد الأسرة في مجلس عائلي، لكنه يقطع التواصل المتكرر مع الحاضرين من أجل متابعة إشعار أو محادثة أو محتوى رقمي. وتكرار هذا السلوك قد يجعل الآخرين يشعرون بأنهم أقل أهمية من العالم الرقمي الذي يستحوذ على انتباه الشخص.

وعليه، فإن التحول الرقمي يفرض إعادة النظر في معنى التواصل الوجداني داخل الأسرة؛ بحيث لا يقاس التواصل بعدد الرسائل والمكالمات، وإنما بمدى تحقق **الإنصات والاهتمام والاستجابة والمشاركة العاطفية**.

ومن منظور الهدي النبوي، فإن المودة ليست مجرد معنى داخلي، وإنما تظهر في الممارسة والسلوك؛ ولذلك فإن التقنية ينبغي أن تكون أداة للتعبير عن المودة وخدمة العلاقة، لا أن تصبح حائلًا دون تحققها في الواقع.

المطلب الثالث: التحول الرقمي وتحديات الحضور التربوي

يمثل المجال التربوي أحد أكثر المجالات التي أعاد التحول الرقمي تشكيلها؛ فقد أصبح الأبناء يحصلون على جزء من معارفهم وقيمهم وأنماط تفاعلهم من فضاءات رقمية متعددة، و لم تعد الأسرة المصدر الوحيد للمعلومة أو المرجعية الاجتماعية والتربوية.

وقد أتاح هذا الواقع فرصًا مهمة؛ إذ يمكن للوسائط الرقمية أن توفر موارد تعليمية واسعة، وتساعد على التعلم الذاتي، وتتيح للوالدين الوصول إلى مصادر تربوية وتعليمية متنوعة، كما يمكن توظيف بعض التطبيقات والمنصات في تنظيم التعلم ومتابعة الأنشطة.

إلا أن هذا الانفتاح يحمل في الوقت نفسه تحديات تربوية، من أبرزها صعوبة الإحاطة بكل ما يتعرض له الأبناء من محتوى، وسرعة انتقال المعلومات، وتعدد المؤثرات، ووجود محتويات لا تتناسب بالضرورة مع القيم التي تسعى الأسرة إلى ترسيخها.

وهنا يبرز تحول جوهري في وظيفة الوالدين: فلم يعد كافيًا أن يكون الأب أو الأم مصدرًا للمعلومة، بل أصبح من الضروري أن يكونا **مرافقين للأبناء في البيئة الرقمية**.

ويختلف مفهوم المرافقة عن الرقابة المجردة؛ فالرقابة قد تركز على المنع أو التحقق من الاستخدام، بينما تقوم المرافقة على بناء الثقة والحوار والفهم والتوجيه. فالوالد الذي يعرف التطبيقات التي يستخدمها أبناؤه، ويفهم طبيعة المحتوى الذي يتابعونه، ويستمع إلى تجاربهم الرقمية، يكون أكثر قدرة على توجيههم من الوالد الذي يكتفي بإصدار أوامر عامة بالمنع.

وتكشف بعض الدراسات الحديثة حول الأبوة الرقمية عن أهمية اكتساب الوالدين قدرًا من الوعي والمهارات الرقمية التي تمكنهم من فهم البيئة التي يعيش فيها الأبناء، بما يساعد على الانتقال من الرقابة التقنية إلى المرافقة التربوية.

ومن جهة أخرى، فإن حضور الوالدين الرقمي نفسه يمثل عنصرًا تربويًا؛ إذ يتعلم الأبناء من خلال الملاحظة أكثر مما يتعلمون من الأوامر. فإذا كان الوالدان يفرطان في استعمال الهواتف أثناء الحديث أو الطعام أو المناسبات الأسرية، فإن مجرد مطالبة الأبناء بتقليل استخدام الأجهزة لن تكون كافية لتحقيق التوازن.

وهكذا أصبح الحضور التربوي في البيئة الرقمية يتطلب مستويين متكاملين:

الأول: حضور تربوي مباشر يقوم على الحوار والمعايشة والتوجيه والقدوة.

الثاني: حضور تربوي رقمي يقوم على فهم البيئة الرقمية التي يعيش فيها الأبناء، ومساعدتهم على التعامل معها بصورة آمنة وواعية.

والتحدي الحقيقي هو الجمع بين المستويين دون أن يحل أحدهما محل الآخر؛ إذ لا ينبغي أن تتحول التربية إلى مراقبة رقمية مستمرة، كما لا ينبغي أن يؤدي احترام خصوصية الأبناء إلى انسحاب الوالدين من المجال التربوي الرقمي.

ومن ثم فإن البيئة الرقمية تستدعي تطوير مفهوم الحضور التربوي من **الحضور المراقب إلى الحضور المرافق**؛ لأن بناء الوعي الداخلي لدى الابن أكثر استدامة من الاعتماد على الرقابة الخارجية وحدها.

المطلب الرابع: التحول الرقمي وإعادة تشكيل الرعاية والمسؤولية الأسرية

لم يعد مفهوم الرعاية الأسرية في العصر الرقمي مقتصرًا على الحاجات المادية والاجتماعية المباشرة، وإنما أصبح يمتد إلى إدارة الحياة الرقمية للأسرة، فالأجهزة والمنصات الرقمية أصبحت جزءًا من التعليم والعمل والترفيه والتواصل، وهو ما جعل التعامل معها يدخل بصورة مباشرة في نطاق المسؤولية الأسرية.

ومن أبرز مظاهر هذا التحول ما يتعلق بإدارة الوقت؛ إذ يمكن للاستخدام غير المنضبط أن يستترف جزءًا كبيرًا من الوقت الذي كان يمكن أن يخصص للراحة أو الحوار أو المشاركة في الأنشطة الأسرية. ولذلك أصبحت الأسرة مطالبة بإيجاد نوع من التوازن بين الوقت الرقمي والوقت الأسري.

كما تبرز مسؤولية الأسرة في حماية الخصوصية، واختيار المحتوى، وتوعية الأبناء بالمخاطر الرقمية، وتجنب الإفراط في نشر المعلومات والصور الخاصة بالأسرة. وهذه الجوانب لا ينبغي النظر إليها باعتبارها مسائل تقنية محضة، بل باعتبارها امتدادًا لمعنى الرعاية وحفظ مصالح أفراد الأسرة.

وفي هذا السياق، يمكن فهم المسؤولية الرقمية بوصفها **تطبيقًا معاصرًا لمبدأ الرعاية الأسرية**؛ فكما أن الوالد مسؤول عن حاجات أبنائه المادية والتربوية، فإنه مع التحول الرقمي أصبح معنيًا كذلك بمساعدتهم على بناء علاقة متوازنة مع التقنية.

غير أن المسؤولية الرقمية لا ينبغي أن تتحول إلى سلطة رقابية شاملة تلغي استقلال أفراد الأسرة، خصوصًا مع تقدم الأبناء في السن. فالمقصود هو بناء القدرة على الاختيار الواعي، وغرس معايير الاستخدام المسؤول، وتهيئة بيئة أسرية تسمح بالحوار حول المشكلات الرقمية بدل إخفائها.

وتظهر هنا أهمية **التدرج في المسؤولية**؛ فكلما كان الابن أصغر سنًا احتاج إلى قدر أكبر من التوجيه والحماية، وكلما تقدم في العمر انتقلت المسؤولية تدريجيًا من الرقابة الخارجية إلى بناء الرقابة الذاتية والوعي الداخلي.

وبذلك لا تكون الأسرة أمام خيارين متعارضين: إما المنع الكامل وإما الانفلات الكامل، وإنما أمام خيار ثالث يقوم على **المسؤولية الرقمية المشتركة**، التي تشمل الوالدين والأبناء معًا.

ويشمل ذلك كذلك وضع قواعد أسرية واضحة للاستخدام، مثل الاتفاق على أوقات يكون فيها الهاتف بعيدًا عن الحوار أو الطعام، وتحديد الأولويات، واحترام خصوصية الآخرين، وعدم استخدام الأجهزة بطريقة تعطل المشاركة الأسرية. غير أن قيمة هذه القواعد لا تكمن في كثرتها، وإنما في أن تكون نابعة من اتفاق أسري مفهوم، وأن يلتزم بها الوالدان والأبناء على حد سواء.

يتضح من خلال ما سبق أن التحول الرقمي لم يُلغ الحضور الأسري، وإنما **أعاد تشكيل شروطه وأنماطه ومجالاته** .فقد أصبح بالإمكان توسيع الحضور الأسري عبر المسافات، كما أصبح في الوقت نفسه ممكنًا أن يتراجع الحضور التفاعلي رغم الاجتماع المكاني.

وقد ظهر هذا التحول في المقومات الأربعة التي تم تأصيلها في المبحث الأول:

- ففي **المشاركة الأسرية**، أتاحت التقنية فرصًا جديدة للتواصل والتعاون، لكنها قد تؤدي إلى العزلة الفردية إذا استحوذت على انتباه أفراد الأسرة.

- وفي **التواصل الوجداني**، وسعت الوسائط الرقمية إمكان التعبير عن المودة والاهتمام، لكنها قد تضعف التواصل المباشر إذا أصبحت بديلًا عنه.
- وفي **الحضور التربوي**، وفرت البيئة الرقمية موارد معرفية واسعة، لكنها جعلت الأسرة مطالبة بمرافقة الأبناء في عالم متعدد المؤثرات.
- وفي **الرعاية والمسؤولية**، أضاف التحول الرقمي مجالات جديدة للمسؤولية، تتعلق بإدارة الوقت والخصوصية والمحتوى والوعي الرقمي.

ومن ثم، فإن الإشكال الحقيقي لا يكمن في السؤال :**هل التقنية جيدة أم سيئة للأسرة؟** وإنما في سؤال أكثر دقة :**كيف تُدار التقنية بحيث تخدم وظائف الأسرة ولا تستترف مقومات حضورها؟**

وهذا يقود إلى نتيجة مركزية في هذا البحث، مفادها أن **الحضور الأسري في العصر الرقمي لا يقاس بمجرد الاجتماع في المكان، ولا بمجرد كثافة الاتصال الرقمي، وإنما بقدرة أفراد الأسرة على المحافظة على المشاركة والتواصل الوجداني والتربية والرعاية، مع توظيف التقنية بما يخدم هذه المقومات ولا يحل محلها.**

وعلى هذا الأساس، ينتقل البحث في المبحث الثالث من تشخيص التحولات والتحديات إلى البحث في سبل تفعيل الهدي النبوي في بناء حضور أسري متوازن داخل البيئة الرقمية.

المبحث الثالث: تفعيل الهدي النبوي في بناء الحضور الأسري المتوازن في البيئة الرقمية

أظهر المبحثان السابقان أن الهدي النبوي يؤسس للحضور الأسري على جملة من المقومات المتكاملة، تتمثل في المشاركة والمعايشة، والمودة والتواصل الوجداني، والمرافقة والتوجيه التربوي، والرعاية وتحمل المسؤولية، كما أظهر أن التحول الرقمي أعاد تشكيل هذه المقومات، ففتح أمام الأسرة إمكانات جديدة للتواصل والمشاركة، وفي الوقت نفسه أوجد تحديات تتصل باستترف الوقت والانتباه، وتراجع التواصل المباشر، واتساع دائرة المؤثرات التربوية.

ومن ثم، فإن مواجهة هذه التحولات لا تستدعي موقفًا رافضًا للتقنية في ذاتها، وإنما تستدعي **إعادة تنظيم العلاقة بين التقنية والأسرة** على أساس من الوعي بالقيم والمقاصد التي ينبغي أن تظل حاكمة للاستخدام. فالمطلوب ليس إخراج التقنية من الحياة الأسرية، وإنما إخضاع استخدامها للأولويات الأسرية، بحيث تظل وسيلة لتحقيق التواصل والرعاية والتربية والمشاركة، ولا تتحول إلى عامل يستترف هذه الوظائف.

ويمكن التعبير عن هذا المبدأ في صيغة جامعة :**التقنية في خدمة الحضور الأسري، لا الحضور الأسري في خدمة التقنية** .ومن هذا المنطلق يمكن اقتراح جملة من الآليات المستمدة من مقومات الحضور الأسري في الهدي النبوي، والقابلة للتفعيل في البيئة الرقمية المعاصرة.

المطلب الأول: جعل التقنية وسيلة للمشاركة لا بديلًا عن المعايشة

يقوم الحضور الأسري في الهدي النبوي على المشاركة في تفاصيل الحياة اليومية، كما سبق بيانه في مشاركة النبي ﷺ أهل بيته في شؤونهم، وهو ما يجعل المعايشة والتعاون من المكونات العملية للعلاقة الأسرية.

وفي البيئة الرقمية، تقتضي المحافظة على هذا المقوم التمييز بين **استخدام التقنية للمشاركة واستخدامها بدل المشاركة** .فالأول يجعل الوسيلة الرقمية أداة لإشراك أفراد الأسرة بعضهم بعضًا، بينما يؤدي الثاني إلى استبدال التجربة الأسرية المباشرة بتجارب فردية منفصلة.

ويمكن أن تظهر التقنية في صورتها الإيجابية حين تستخدم مثلًا في التخطيط للأنشطة الأسرية، أو مشاركة أفراد الأسرة في اتخاذ بعض القرارات، أو تنظيم المواعيد والالتزامات، أو البحث المشترك عن معلومات نافعة، أو التواصل مع أفراد الأسرة الذين تحول المسافة الجغرافية دون اجتماعهم.

لكن هذه الوظائف لا ينبغي أن تؤدي إلى إلغاء المساحة الخاصة بالمعايشة المباشرة. فتنظيم نشاط عائلي عبر تطبيق لا يغني عن ممارسته، ومشاركة صورة من مناسبة أسرية لا تعادل بالضرورة قيمة المشاركة الوجدانية فيها، وإرسال رسالة إلى أحد أفراد الأسرة لا يغني عن الحديث المباشر معه عندما يكون الاجتماع ممكنًا.

ومن هنا يمكن اقتراح قاعدة عملية مفادها أن **التقنية ينبغي أن تزيد من مساحة المشاركة الأسرية، لا أن تقتطع منها** .فإذا كان استخدامها يؤدي إلى تسهيل التواصل أو تنظيم الحياة المشتركة، فهو يخدم الحضور الأسري؛ أما إذا أصبح سببًا في انسحاب الفرد من النشاط العائلي وانشغاله بعالم رقمي خاص، فإنه يتحول إلى منافس للمعايشة.

ويتطلب ذلك بناء ما يمكن تسميته **الأوقات الأسرية المحمية رقميًا**، وهي فترات يتفق أفراد الأسرة على إعطاء الأولوية فيها للتواصل المباشر، كأوقات الطعام، والجلسات الأسرية، وبعض المناسبات، والأوقات التي يحتاج فيها أحد أفراد الأسرة إلى الحديث أو الدعم.

ولا يعني هذا بالضرورة وضع قواعد صارمة وموحدة لجميع الأسر؛ لأن ظروف الأسر وأعمار أفرادها وطبيعة أعمالهم تختلف، وإنما المقصود إيجاد مساحة واعية يشعر فيها أفراد الأسرة بأن وجودهم المشترك له قيمة خاصة لا ينبغي أن ينافسها الاستخدام الفردي للأجهزة.

وبذلك يتحول التعامل مع التقنية من منطق **المنع** إلى منطق **الأولوية** :ليست القضية أن يكون الهاتف حاضرًا أو غائبًا دائمًا، وإنما أن تعرف الأسرة متى يكون استخدامه خادمًا لها، ومتى يصبح على حساب حضور أفرادها بعضهم مع بعض.

المطلب الثاني: تحويل التواصل الرقمي إلى تواصل وجداني

إذا كان الهدي النبوي يؤكد المودة والرحمة وحسن المعاشرة، فإن تفعيل هذه المعاني في البيئة الرقمية يقتضي ألا ينحصر التواصل الإلكتروني في تبادل المعلومات والأوامر والتنبيهات، وإنما ينبغي أن يحمل قدرًا من الاهتمام والمودة والتقدير.

فقد أصبح جزء كبير من التواصل الأسري يتم عبر الرسائل والمكالمات ومنصات التواصل، ولذلك فإن السؤال لم يعد متعلقًا بوجود الاتصال من عدمه، بل **بجودة هذا الاتصال ومضمونه ووظيفته.**

ومن هنا يمكن للأسرة أن توظف الوسائط الرقمية في دعم التواصل الوجداني من خلال الاطمئنان المستمر على أفرادها، وإظهار التقدير، وتهنئة أفراد الأسرة بمناسباتهم، ومواساة من يمر بظرف صعب، ومشاركة الاهتمامات، والتواصل مع أفراد الأسرة الذين يعيشون بعيدًا.

غير أن هذا الاستخدام ينبغي ألا يؤدي إلى وهم أن كثرة الرسائل تعني بالضرورة قوة العلاقة. فالعلاقة الأسرية لا تقاس بحجم التفاعل الرقمي وحده، وإنما بقدرة هذا التفاعل على التعبير عن الاهتمام الحقيقي والاستجابة للحاجات الوجدانية.

كما ينبغي الانتباه إلى أن التواصل الرقمي قد يكون أحيانًا أكثر سهولة من المواجهة المباشرة، ولذلك قد يميل بعض أفراد الأسرة إلى التعبير عن مشاعرهم عبر الرسائل بدل الحوار الوجاهي. وقد يكون ذلك نافعًا في بعض الحالات، لكنه يصبح إشكاليًا عندما يتحول إلى بديل دائم عن اللقاء والحوار.

وعليه، يمكن اعتماد مبدأ **التكامل بين التواصل الرقمي والتواصل المباشر**؛ بحيث يستخدم الأول لتيسير الصلة واستمرارها، بينما يظل الثاني هو المجال الأساسي للمعايشة الوجدانية حين يكون الاجتماع ممكنًا.

ومن الآليات العملية في هذا المجال:

1. تخصيص أوقات للحوار الأسري المباشر بعيدًا عن الأجهزة.
2. استخدام وسائل الاتصال الرقمية للاطمئنان والتعبير عن المودة عند البعد المكاني.
3. تجنب تحويل المراسلات الأسرية إلى مجرد أوامر وتعليمات.
4. عدم استخدام الهاتف أثناء حديث أحد أفراد الأسرة في موضوع يحتاج إلى اهتمام وإنصات.
5. تعليم الأبناء أن التواصل الرقمي لا يعفي من آداب الحوار والرحمة والاحترام.

وبذلك تصبح التقنية وسيلة **لتوسيع دائرة المودة** بدل أن تكون وسيلة لتفكيكها.

المطلب الثالث: الانتقال من الرقابة الرقمية إلى المرافقة التربوية

أفرز التحول الرقمي واقعًا تربويًا جديدًا، لم تعد فيه الأسرة المصدر الوحيد للمعلومات والنماذج والسلوكيات التي يتعرض لها الأبناء. ولذلك فإن الحضور التربوي أصبح يتطلب من الوالدين قدرًا من الوعي بالبيئة الرقمية، دون أن يعني ذلك مراقبة كل تفاصيل حياة الأبناء بصورة تلغي استقلالهم وخصوصيتهم.

ويجد هذا التوجه أساسه في المنهج النبوي القائم على المعايشة والتوجيه في المواقف اليومية، كما ظهر في توجيه النبي ﷺ لعمر بن أبي سلمة رضي الله عنه أثناء الطعام، فالتوجيه جاء في سياق المعايشة والملاحظة، وبعبارة موجزة تناسب الموقف والمتلقي.

ومن ثم، فإن التربية في البيئة الرقمية تحتاج إلى الانتقال من **الرقابة المجردة إلى المرافقة الواعية** .فالرقابة قد تكشف بعض مظاهر الاستخدام، لكنها لا تبني بالضرورة القدرة الداخلية على الاختيار. أما المرافقة فتعمل على بناء وعي الابن، حتى يصبح قادرًا على التعامل مع التقنية بصورة مسؤولة حتى في غياب الرقابة.

وتبدأ هذه المرافقة من فهم الوالدين للعالم الرقمي الذي يعيش فيه الأبناء. فلا يمكن بناء حوار تربوي فعال حول منصة أو لعبة أو محتوى لا يعرف الوالدان شيئًا عن طبيعته. ولذلك فإن جزءًا من المسؤولية التربوية المعاصرة يتمثل في **اكتساب الحد الأدنى من الثقافة الرقمية** التي تمكن الوالدين من فهم اهتمامات الأبناء ومشكلاتهم.

كما أن الحوار ينبغي أن يحل محل الاستجواب كلما كان ذلك ممكنًا؛ فيُسأل الابن عما يشاهده، وما الذي يعجبه، وما الذي يزعجه، ومن يتابع، وما نوع العلاقات التي يبنيها عبر الشبكة، وما الصعوبات التي يواجهها، بدل الاقتصار على سؤال: «ماذا تفعل في هاتفك؟.«

ويتيح هذا الأسلوب بناء الثقة، وهي عنصر أساسي في التربية الرقمية؛ لأن الابن الذي يخشى العقاب عند الحديث عن مشكلة رقمية قد يخفيها، بينما الابن الذي يجد في الأسرة مساحة آمنة للحوار يكون أكثر استعدادًا لطلب المساعدة عند الحاجة.

ولا يعني ذلك إهمال الضوابط والحماية التقنية؛ فالمرافقة لا تتعارض مع وضع الحدود المناسبة للعمر، وإنما تجعل هذه الحدود جزءًا من منظومة تربوية أوسع تقوم على الفهم والحوار والقدوة.

ومن ثم يمكن تلخيص هذا التوجه في قاعدة :**الهدف من الحضور التربوي ليس أن يعرف الوالد كل ما يفعله الابن فحسب، بل أن يساعده على معرفة ما ينبغي أن يفعله هو بنفسه.**

المطلب الرابع: بناء المسؤولية الرقمية داخل الأسرة

إذا كانت الرعاية في الهدي النبوي تقوم على تحمل المسؤولية، فإن التحول الرقمي يفرض توسيع دائرة هذه المسؤولية لتشمل المجال الرقمي. فالاستخدام المسؤول للتقنية أصبح جزءًا من إدارة الحياة الأسرية، ولا سيما فيما يتعلق بالوقت، والخصوصية، والمحتوى، والعلاقات الافتراضية، والسلامة الرقمية.

وتبدأ المسؤولية الرقمية من **إدارة الوقت**؛ إذ لا يمكن للأسرة أن تحقق حضوراً فاعلًا إذا استترفت الأجهزة معظم الأوقات المشتركة. ولذلك تحتاج الأسرة إلى اتفاق واضح حول الأولويات، بحيث لا يسمح للاستخدام الرقمي غير الضروري بأن يطغى على أوقات النوم، والدراسة، والطعام، والحوار، والراحة، والأنشطة المشتركة.

كما تشمل المسؤولية الرقمية **حماية الخصوصية الأسرية**؛ إذ إن سهولة تصوير الأحداث ونشرها قد تدفع إلى مشاركة تفاصيل من الحياة الخاصة دون تقدير كاف لآثار ذلك. ولذلك ينبغي أن تتأسس داخل الأسرة ثقافة تحترم خصوصية أفرادها، وتمنع نشر صور أو معلومات تخص الآخرين دون موافقتهم، وتربي الأبناء على إدراك أن ما ينشر في المجال الرقمي قد يتجاوز نطاق الأسرة ويتعذر التحكم الكامل في مساره.

وتتصل المسؤولية كذلك بالمحتوى؛ فليس كل ما هو متاح رقميًا صالحًا للاستهلاك، ولذلك ينبغي بناء قدرة نقدية لدى أفراد الأسرة، ولا سيما الأبناء، تمكنهم من التمييز بين المحتوى النافع والضار، وبين المعلومة الموثوقة والمعلومة المضللة.

غير أن بناء هذه المسؤولية لا ينبغي أن يقوم على قواعد يلتزم بها الأبناء وحدهم، بل ينبغي أن تكون **مسؤولية أسرية مشتركة**، فالوالدان قدوة في إدارة الأجهزة، واحترام أوقات الأسرة، والتحقق من المعلومات، وحماية الخصوصية.

ولهذا فإن من أهم الإجراءات العملية أن تتفق الأسرة على مجموعة من القواعد المشتركة، مثل:

- احترام أوقات الحوار والطعام والنوم.
- عدم الانشغال بالهاتف أثناء حديث أحد أفراد الأسرة.
- عدم تصوير أفراد الأسرة أو نشر صورهم دون مراعاة خصوصيتهم.
- التحقق من المعلومات قبل نشرها أو تداولها.
- تخصيص أنشطة أسرية لا تعتمد على الشاشات.
- مراجعة القواعد الرقمية بصورة دورية بحسب أعمار الأبناء وتغير حاجاتهم.

وتكمن أهمية هذه القواعد في أنها تنقل التعامل مع التقنية من الاستخدام العفوي إلى **الاستخدام المقصود والمنضبط**.

المطلب الخامس: القدوة الأسرية أساس التوازن الرقمي

لا يمكن بناء حضور أسري متوازن بمجرد إصدار التعليمات، لأن سلوك الوالدين يمثل أحد أقوى المؤثرات في تشكيل سلوك الأبناء. وإذا كان الهدي النبوي قد جعل التربية مرتبطة بالمعايشة والممارسة، فإن هذا المبدأ يكتسب أهمية مضاعفة في البيئة الرقمية.

فالطفل الذي يرى والديه يضعان الهاتف جانبًا أثناء الحديث، ويشاركان في النشاط العائلي، ويحترمان أوقات النوم والطعام، ويمارسان التواصل المباشر، يتلقى رسالة تربوية عملية أقوى من مجرد النهي عن الإفراط في استخدام الأجهزة.

وفي المقابل، فإن التناقض بين الخطاب والممارسة يضعف المصداقية التربوية؛ فلا يستقيم أن تطلب الأسرة من الأبناء تقليل استخدام الهاتف بينما يستمر الوالدان في استخدامه أثناء المجالس الأسرية أو الانشغال الدائم بالإشعارات.

ومن هنا يمكن القول إن **القدوة الرقمية تسبق القاعدة الرقمية** .فالقواعد ضرورية، لكنها تصبح أكثر فاعلية عندما تكون مدعومة بسلوك يراه الأبناء يوميًا.

وتتطلب القدوة الرقمية كذلك أن يعترف الوالدان أحيانًا بحاجتهما إلى تعديل بعض عادات الاستخدام. وهذا الاعتراف ليس ضعفًا في السلطة التربوية، بل يمكن أن يكون نموذجًا على المراجعة الذاتية وتحمل المسؤولية.

وبذلك يتحول التوازن الرقمي من مجموعة أوامر خارجية إلى **ثقافة أسرية مشتركة** يتعلمها الأبناء من خلال الممارسة اليومية.

المطلب السادس: نحو نموذج للحضور الأسري النبوي المتوازن في البيئة الرقمية

يمكن، في ضوء ما سبق، تركيب نموذج للحضور الأسري في البيئة الرقمية يستند إلى المقومات التي كشفت عنها السنة النبوية، ويستجيب في الوقت نفسه للتحديات التي أفرزها التحول الرقمي.

ويقوم هذا النموذج على ستة أبعاد مترابطة:

أولًا: الحضور المكاني

ويتمثل في المحافظة على الاجتماع الأسري الفعلي، وعدم السماح بأن تتحول الأسرة إلى مجرد أفراد متجاورين مكانيًا ومنفصلين تفاعليًا.

ثانيًا: الحضور التفاعلي

ويتحقق بالمشاركة في الحديث والأنشطة والقرارات والتفاصيل اليومية، بحيث لا يكون وجود الفرد في البيت منفصلًا عن الحياة المشتركة.

ثالثًا: الحضور الوجداني

ويقوم على إظهار المودة والرحمة والاهتمام والإنصات، وعدم اختزال العلاقة الأسرية في أداء الواجبات المادية أو تبادل المعلومات.

رابعًا: الحضور التربوي

ويعني مرافقة الأبناء في مراحل نموهم، وفهم عالمهم الرقمي، وتوجيههم بالحوار والقدوة، مع توفير الحماية المناسبة لأعمارهم.

خامسًا: الحضور المسؤول

ويتمثل في تحمل المسؤولية عن الوقت، والمحتوى، والخصوصية، والعلاقات الرقمية، والسلامة، مع مراعاة التدرج بحسب العمر والاحتياج.

سادسًا: الحضور الرقمي الوظيفي

ويقصد به استخدام التقنية فيما يخدم الأسرة من تواصل وتنظيم وتعليم وترفيه مشترك، دون أن تتحول التقنية إلى مركز الحياة الأسرية أو معيار جودة العلاقات داخلها.

ومن خلال جمع هذه الأبعاد يمكن صياغة مفهوم **"الحضور الأسري النبوي المتوازن في البيئة الرقمية"** باعتباره :حضوراً يجمع بين الاجتماع المكاني والتفاعل الفعلي والتواصل الوجداني والمرافقة التربوية وتحمل المسؤولية، مع توظيف الوسائط الرقمية باعتبارها أدوات مساندة للحياة الأسرية لا بدائل عنها.

وتكمن أهمية هذا النموذج في أنه يتجاوز الثنائية التقليدية بين القبول المطلق للتقنية والرفض المطلق لها. فالمعيار ليس كون النشاط رقميًا أو غير رقمي، وإنما **وظيفته بالنسبة إلى الأسرة** :هل يقرب أفرادها أم يعزلهم؟ هل يعين على التواصل أم يقطعه؟ هل يدعم التربية أم يستبدلها؟ هل يسهل الرعاية أم يستنزف وقتها؟

وبناء على ذلك، يمكن اعتماد معيار وظيفي لتقييم الاستخدام الرقمي داخل الأسرة، يقوم على أربعة أسئلة أساسية:

هل يخدم هذا الاستخدام المشاركة؟

هل يعزز المودة والتواصل؟

هل يساعد على التربية والرعاية؟

أم أنه يستترف الوقت والانتباه المخصصين لهذه الوظائف؟

فإذا غلبت الوظائف الأولى كان الاستخدام الرقمي أقرب إلى تحقيق التوازن، وإذا غلبت الوظيفة الثانية أصبح الاستخدام عاملًا في إضعاف الحضور الأسري، ولو كان أفراد الأسرة مجتمعين في المكان نفسه.

وقد ظهر أن تحقيق الحضور الأسري المتوازن يقتضي أن تعمل الأسرة على جعل التقنية وسيلة للمشاركة لا بديلًا عن المعايشة، وتحويل التواصل الرقمي إلى أداة لخدمة المودة لا لاستبدال التواصل المباشر، والانتقال في التربية من الرقابة المجردة إلى المرافقة الواعية، وبناء المسؤولية الرقمية المشتركة، مع جعل القدوة الأسرية أساسًا لكل هذه الجهود.

وعليه، فإن التحدي الذي تواجهه الأسرة المعاصرة ليس التخلص من البيئة الرقمية، وهو أمر غير واقعي في ظل اندماج التقنية في التعليم والعمل والتواصل وسائر مجالات الحياة، وإنما **إعادة ترتيب العلاقة معها وفق أولويات الأسرة ووظائفها الأساسية.**

ومن هنا يمكن القول إن الحضور الأسري في العصر الرقمي لا يتحقق بالابتعاد عن التقنية ولا بالانغماس فيها، وإنما يتحقق بإدارتها إدارة تجعل الإنسان حاضرًا في حياة أسرته، وتمنع التقنية من أن تستحوذ على الزمن والانتباه والعاطفة التي تشكل جوهر المعايشة الأسرية.

وبهذا تتأسس قاعدة جامعة للنموذج المقترح :**أن تكون التقنية في خدمة الحضور الأسري، وأن يبقى الحضور الأسري في خدمة الإنسان والعلاقة والمودة والتربية والرعاية؛ فلا يكون الاتصال الرقمي بديلًا عن الاتصال الإنساني، ولا يصبح الاجتماع المكاني غطاءً لغياب التفاعل الأسري.**

الخاتمة

خلص هذا البحث إلى أن قضية الحضور الأسري في العصر الرقمي ليست قضية تقنية محضة، وإنما هي قضية تتصل بطبيعة العلاقة داخل الأسرة، وبكيفية إدارة الوقت والانتباه والتواصل والمسؤولية في ظل بيئة رقمية أصبحت جزءًا من الحياة اليومية، ومن ثم، فإن استحضار الهدي النبوي في هذا المجال لا ينبغي أن يقوم على البحث عن نصوص تتناول التقنيات الحديثة بصورة مباشرة، وإنما على استنباط المقومات والقيم التي أسس بها النبي ﷺ للحياة الأسرية، ثم النظر في كيفية تفعيلها في الواقع المعاصر.

وقد كشف استقراء جملة من الممارسات والتوجيهات النبوية عن أن الحضور الأسري يتجاوز مجرد الوجود المكاني، ليشمل المشاركة في الحياة اليومية، وإظهار المودة وحسن المعاشرة، والمرافقة والتوجيه التربوي، والرعاية وتحمل المسؤولية. وهذه المقومات تجعل الحضور الأسري مفهومًا مركبًا، قوامه أن يكون الفرد حاضرًا في **حياة أسرته** لا في مكانها فحسب.

وفي المقابل، أظهر التحول الرقمي وجهًا مزدوجًا بالنسبة إلى الأسرة؛ فمن جهة، أتاح إمكانات واسعة لتيسير التواصل والمحافظة على الصلات الأسرية عند البعد المكاني، ودعم بعض الوظائف التعليمية والتنظيمية، ومن جهة أخرى، أوجد أنماطًا من الاستخدام الفردي المكثف قد تؤدي إلى استنزاف الوقت والانتباه، وتراجع الحوار المباشر، واتساع الفجوة بين الحضور المكاني والحضور التفاعلي.

وبذلك لا يمكن اختزال أثر التقنية في الأسرة في حكم واحد؛ لأن التقنية ذاتها قد تكون وسيلة للتقريب أو عاملًا في الإبعاد بحسب طريقة توظيفها. ومن هنا فإن الإشكال الحقيقي لا يتمثل في وجود الأجهزة والمنصات الرقمية، وإنما في **العلاقة التي تنشأ بين استخدامها وبين وظائف الأسرة الأساسية.**

وقد بين البحث أن المحافظة على الحضور الأسري في البيئة الرقمية تقتضي الانتقال من منطق المواجهة مع التقنية إلى منطق إدارتها، ومن المنع المطلق إلى الاستخدام الواعي، ومن الرقابة المجردة إلى المرافقة التربوية، ومن كثافة الاتصال الرقمي إلى جودة التواصل الإنساني.